الفصل الخامس

تسوية الخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز من منظور الشريعة الإسلامية

تمهيد وتقسيم

أرسل الله سبحانه وتعالى سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم بالدين الإسلامي ليكون للناس جمعاء، وبكافة أطيافهم،قال تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (٤٠٤)، ومن هذا المنطلق لا يكون الوضع غريبًا أن تعد مبادئ الشريعة الإسلامية هي مبادي الفطرة الإنسانية، حيث قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابة الكريم: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (٤٠٥)، وفي ذات السياق فإن الدين الإسلامي يقر بأن الناس كافة متساوون في الحقوق والواجبات، وقد قال سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام بهذا الشأن: (الناس كلهم كأسنان المشط) (٤٠٦).

لهذا نجد أن الشريعة الإسلامية قد تناولت الجوانب الاجتماعية والإسلامية والاقتصادية والسياسية في التنظيم، وذلك لكي تحفظ الحقوق وتقرر الواجبات المرتبطة بالناس كافة، ومفاد ذلك أن الدين الإسلامي قد اهتم بكافة الجوانب المادية المرتبطة بحياة الناس، إلى جانب الأمور المتعلقة بالأبعاد الروحية (٤٠٧). وبما أن المسلمين هم جزء من هذه البشرية، فقد وردت القواعد الإسلامية لتخاطب

---

(٤٠٤) سورة سبأ. ٣٤: الآية ٢٨.

(٤٠٥) سورة الروم. ٣٠: الآية ٣٠.

(٤٠٦) الفردوس بمأثور الخطاب. لأبي شيرويه الديلمي. ج ٢، ص ٢٩٨.

(٤٠٧) قاسم عباس (٢٠٠٦). *الروية الإسلامية للقانون الدولي*. لبنان. بيروت: دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع. ص ٥٥.

الجميع، مسلمين وغير مسلمين، قال تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ) (٤٠٨).

وهنا نستطيع إن ندرك أن المبادئ الإسلامية المرتبطة بالعلاقات الدولية هي مبادئ عامة، حيث نجد أنها تتناول موضوع الوفاء بالعهود والعقود، ويدخل في نطاق هذا الأمر المعاهدات والاتفاقيات المبرمة والموقعة بين المسلمين أنفسهم وبينهم وبين غيرهم من المسلمين، قال تعالى: (وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا) (٤٠٩).

كما أن العلاقات الدولية في ظل التشريع الإسلامي تتضمن القواعد المستمدة من المبادئ الإنسانية العامة المقررة حالة السلم والحرب، كالعدالة والحرية والكرامة الإنسانية، والوفاء بالعقد، والمعاملة بالمثل، والفضيلة والتقوى، والتعاون الإنساني، وتبين أن المصادر الأساسية للقواعد والأحكام الدولية الإسلامية تجد أساسها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والمصادر الفرعية الاجتهادية.

ومن أهم النتائج التي سوف تتوصل إليها الباحثة في هذا الفصل هي أن الوسائل السلمية لتسوية الخصومات الدولية البحرية تعد من أقدم وأهم وأنجع الوسائل في إطار التشريع الإسلامي وقواعد القانون الدولي العام، ويعد مبدأ التسوية السلمية للخصومات الدولية من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية، وقد أولى القرآن الكريم أهمية كبيرة في تسوية الخصومات بالطرق السلمية من خلال إعمال الدبلوماسية، وتحقيق العدل من خلال اتباع إدارة العلاقات السليمة في القرآن الكريم، وأن السنة النبوية الشريفة أولت أهمية كبيرة في إطار تسوية الخصومات سواء بين المسلمين أنفسهم، وبينهم وبين غيرهم، وكذلك تبين أن استعمال الوسائل السلمية لتسوية الخصومات الدولية بشكل عام والخصومات الدولية

(٤٠٨) سورة الحجرات. ٤٩: الآية ١٣.

(٤٠٩) سورة الإسراء. ١٧: الآية ٣٤.

البحرية بشكل خاص يعد من الأمور الواجبة في الشريعة الإسلامية، وعلى خلاف القانون الدولي الذي يعتبر الوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق وسائل اختيارية.

وعليه فإن الإلمام التام بموضوع تسوية المنازعات الدولية البحرية يتطلب الوقوف على دور الشريعة الإسلامية في تسوية الخصومات الدولية البحرية، ويساهم في الإجابة على السؤال الرابع من الدراسة، ويحقق الهدف الرابع.

ومن هذا المنطلق نتناول في هذا الفصل موضوع تسوية الخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز من منظور الشريعة الإسلامية في ثلاثة مباحث: من خلال تسليط الأضواء على بيان القواعد الدولية الإسلامية ومصادرها في إطار المبحث الأول، ومن ثم تناول موضوع نفاذ القواعد الدولية الإسلامية ونطاق تطبيقها وتفسيرها في إطار الخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز في المبحث الثاني، وأخيرًا نتناول موضوع تسوية المنازعات الدولية البحرية في مضيق هرمز بالوسائل السلمية الواردة في القرآن والسنة النبوية في المبحث الثالث، وذلك وفقًا للتفصيل الآتي:

المبحث الأول: القواعد الدولية الإسلامية ومصادرها

من الثابت أن قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية جاءت كمنهج ودين جاء ليكون للناس جميعًا، كما أن الدعوة إلى الدين الإسلامي انطلقت منذ فجر بداياتها بدون إكراه للغير أو اضطهاد للآخرين، لأن الدعوة إلى الدين الإسلامي تأسست على العدل والحق، وإشاعة الرحمة والإحسان بين الناس كافة، المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، ومن هذه الأجواء المشبعة بالأخلاق انطلقت

القواعد الدولية الإسلامية لتنظم علاقات المسلمين بغيرهم وفق أسس التسامح والبر وتعزيز احترام الإنسانية، والمحافظة على كافة الحقوق المشروعة (٤١٠).

ولهذا فسنتناول في هذا المبحث موضوع القواعد الإسلامية ومصادرها في مطلبين: وذلك من خلال تسليط الأضواء على ماهية القواعد الدولية الإسلامية ومصادرها المطلب الأول، ومن ثم نتناول الملامح الرئيسية للقواعد الدولية الإسلامية في المطلب الثاني، وذلك وفقًا للآتي:

المطلب الأول: ماهية القواعد الدولية الإسلامية ومصادرها

من المقرر أن العلاقات الدولية في إطار الدين الإسلامي تتضمن مجموعة من القواعد المستمدة من المبادئ الإنسانية العامة المقررة في حالة السلم والحرب، كالعدالة والحرية والكرامة الإنسانية، والوفاء بالعقد، والمعاملة بالمثل، والفضيلة والتقوى، والتعاون الإنساني، ونحو ذلك مما نص عليه القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، كما تعتمد على القواعد العرفية الصحيحة السائدة، والاتفاقيات التي يتم إبرامها بين المسلمين وغيرهم، كالعهود التي أصدرها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء والأمراء في شأن تقرير الأمان والذمة والصلح (٤١١).

وفي هذا الخصوص يتعين أن نؤكد –كي لا يحدث أي التباس– بأن المصادر الأساسية للقواعد والأحكام الدولية الإسلامية تجد أساسها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والمصادر الفرعية الاجتهادية، ومن هنا نجد أن القواعد الدولية الإسلامية المستمدة من الاتفاقيات الدولية والعرف الدولي

(٤١٠) أحمد بك وواصل علاء الدين (٢٠١٣). *الالتزامات في الشرع الإسلامي*، مصر. القاهرة: المكتبة الأزهرية. الطبعة الأولى، ص ٤.

(٤١١) جمال عطية (١٩٩٤). نحو منظور إسلامي معاصر للعلاقات الدولية. مجلة المسلم المعاصرة. مصر: جمعية المسلم المعاصرة. مجلد ١٨. العدد ٦٩. ص ١٢

الصحيح وأحكام القضاء الدولي والمستمدة من المبادئ الإنسانية أتستند إلى أسس وقواعد إسلامية عامة وثابتة، ولا تتناقض معها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المصادر تم الإشارة إليها في نص المادة (٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، حيث أكدت على مصادر القانون الدولي العام، وحددتها في الاتفاقيات الدولية، والعرف الدولي، والمبادئ القانونية العامة، ومبادئ العدالة التي توافق عليها الأطراف المتنازعة، وبالإضافة إلى الأحكام الصادرة عن هيئات القضاء الدولي ومذاهب شراح القانون الدولي العام [٤١٢].

وهذا ما سوف نتعرف عليه عند تناول القواعد الدولية الإسلامية وفقًا للتفصيل الآتي:

أولاً/ المعاهدات الدولية:

من الثابت في علوم الشرائع والتشريعات القانونية أن المعاهدات تعد الأداة الرئيسية والطبيعية في تنظيم العلاقات بين الدول وكافة الأنظمة السياسية، وهو سلوك إجرائي قديم لجأت وتلجأ إليه الدول في بناء وتنظيم علاقاتها الدولية، والدولة الإسلامية ممثلة في سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لها السبق في بناء قواعد وتشريعات في العلاقات الدولية [٤١٣].

إن المعاهدات الدولية في الإسلام تهدف بحق إلى إقامة وتشييد السلم [٤١٤]، وإشاعة الطمأنينة بين الناس جميعًا، لأن المعاهدات الدولية التي يتم إبرامها من قبل دولة الإسلام مع غيرها من الدول

---

(٤١٢) عبد الباقي عبد الله (١٩٩٠). *القانون الدولي العام دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي*. لبيان. بيروت: دار الأضواء للطباعة للنشر. ص ٦٣.

(٤١٣) وهبة الزحيلي (٢٠٠٠). *العلاقات الدولية في الإسلام*. سوريا. دمشق: دار المكتبي. ص ١٤.

(٤١٤) وفقًا لقواعد وأحكام القانون الدولي تعد المعاهدات الدولية عبارة عن إرادات الدول أو أشخاص القانون الدولي التي تصرح عنها كتابة أو شفاهةً أو ضمنيًا، وذلك لعقد اتفاقيات بغرض تنظيم علاقة دولية، وتحديد القواعد التي تخضع لها هذه العلاقة، وهذه العلاقة قد تكون علاقة اقتصادية أو علاقة سياسية أو ثقافية، والمعاهدات الدولية في إطار قواعد القانون الدولي تبرم على مراحل لإقرار بنودها، أو دعوة أطرافها للحوار، وقد تلحق ملاحق بالمعاهدة لتوضيح نصوصها، مع الإشارة إلى أنه لا يوجد قاعدة محددة تفرض منهجية لتحرير المعاهدة وفقًا إطار أو شكل محدد، إلا أن التصديق على المعاهدات الدولية أمر في غاية الأهمية وضروري،

الأخرى، تسعى إلى تنظيم العلاقات القانونية الدولية وتحديد القواعد التي تخضع لها الاتفاقيات، وقد أجمع فقهاء المسلمون على ضرورة الالتزام بها والالتزام بتنفيذ الوفاء بالعهود والمواثيق، نظرًا لتأكيد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة عليها (٤١٥).

ويتعين الذكر بأنه يشترط في المعاهدات الدولية بين المسلمين وغيرهم أن يتم إبرامها بإرادة حرة من جانبين لتحقيق غرض مشروع وممكن يتفق مع الأصل المنشود في العلاقات بين المسلمين وغيرهم وهو السلم، ولهذا تعد المعاهدة الدولية عقدا بين فريقين على شروط يلتزمون بها، لأن العقد في الشريعة الإسلامية له مضمون أوسع من كلمة عهد في القانون الوضعي، لأن العقد في الشريعة الإسلامية هو أساس اتفاق الإرادتين، بغض النظر عن الشكل أو الإجراء (٤١٦)، مع الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية لا تتعارض مع المفاوضات قبل إقرار المعاهدات الدولية، ما دام أنها تؤدي إلى طريق توطيد وتوثيق عرى التعاون والتقارب بين وجهات نظر الدول بشأن المجالات التي تعاهدوا عليها (٤١٧).

لأنه لا يتم بدون التصديق من السلطة المختصة التي تملك حق إبرام المعاهدات الدولية التزام الدول أساسًا بالمعاهدة الدولية التي وقعها ممثلوها، أنظر: محمد عبد الحميد. ٢٠١٥. *أصول القانون الدولي العام*. مصر: دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع. ص ٢٧٤ وما بعدها. وفي هذا الإطار أكدت محكمة العدل الدولية في حكم لها في العاشر من سبتمبر لعام ١٩٢٩م، حيث جاء وورد فيه بأن من قواعد وأحكام القانون الدولي العادية والأولية: (قاعدة أن الاتفاقيات لا تصبح ملزمة – فيما عدى حالات استثنائية محدودة –إلا بعد التصديق عليها)، أنظر: علي صادق أبو هيف (١٩٩٠). *القانون الدولي العام*. مصر. الإسكندرية: منشأة المعارف. الطبعة الثانية عشر. ص٥٤٤. كما نص البند (ب) من المادة الثانية من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ بأن التصديق عبارة: " الإجراء المسمى الدولي كذلك، والذي تقر به الدولة بمقتضاه على المستوى الدولي رضاها الالتزام بالمعاهدة)، محمد نصر. (٢٠١٢). *الوسيط في القانون الدولي العام*. السعودية. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد. ص ١٤٤. ويتعين الإشارة على أن قواعد القانون الدولي العام قد فرضت تسجيل المعاهدات الدولية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بعد إتمام عملية التصديق عليها، وذلك من أجل القضاء على السرية بين الدول التي كان من آثارها حدوث الحروب الدموية، وارتكاب أفعال الاعتداء على الغير، وتهديد السلم والأمن الدوليين، علي صادق أبو هيف (١٩٩٠). *القانون الدولي العام*. ص ٥٤٤.

(٤١٥) سعيد أحمد باناجة (١٩٨٥). *المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية والدبلوماسية وقت السلم والحرب بين التشريع الإسلامي والقانون الدولي العام*. الأردن. عمان: دار الرسالة للطباعة والنشر. ص ٥٨.

(٤١٦) وهبة الزحيلي (٢٠٠٠). *العلاقات الدولية في الإسلام*. مرجع سابق. ص ٣٦.

(٤١٧) سعيد أحمد باناجة (١٩٨٥). *المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية والدبلوماسية وقت السلم والحرب بين التشريع الإسلامي والقانون الدولي العام*. ص ٥٨.

وتطبيقاً على ذلك يشير ابن هاشم في سيرته أن المحادثات قد تمت بين سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين سهيل بين عمرو من أجل تحقيق وتثبيت بنود ونصوص صلح الحديبية (٤١٨).

وفي ذات السياق يعد عقد المعاهدات الدولية أمر إيجابيا يحث عليه الإسلام، ولا يوجد مانع شرعي يحول دون قبول المسلمين لشروط معينة يمليها أو يطلبها الطرف الآخر، إلا إذا كانت هذه الشروط أو الطلبات تحل حرامًا أو تحرم حلالًا (٤١٩)، إلا أن عملية التوقيع على المعاهدات في الشريعة الإسلامية يقتضي التفويض من رئيس الدولة أو نائبه، إلا أنه لا يكفي لترتيب المعاهدات لآثارها أن يتم التوقيع عليها من قبل المفاوضين فقط، وهذا تطبيق يتفق مع ما يأمر به الدين الإسلامي الحنيف من الشورى التي تقتضي موافقة السلطة التشريعية في الدولة التي تعد ممثلة عن الشعب في إبرام المعاهدات الدولية، وأخيرًا فإن الإسلام لا يمانع من أن يتم تسجيل المعاهدات، وأن يتم ذلك بواسطة كاتب بالعدل، وإعطاء نسخة من نصوص وأحكام الاتفاقية إلى كافة الأطراف المعنية (٤٢٠).

كما نجد أن سيدنا محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم أشهد على معاهداته التي كانت تحتوي على أسماء الأشخاص الذين شهدوا المعاهدة وتوقيعها ومن الطرفين، مع الإشارة إلى أن المعاهدات التي أبرمها المسلمون كانت تتسم بالإيجاز المفيد، مع ذكر أسماء الشهود لزيادة التوثيق، بالإضافة إلى حلف اليمين لتثبيتها، ويجدر القول إلى أنه عند زيادة تواصل المسلمين بالأمم الأخرى زادت أهمية المعاهدات والمواثيق الدولية وعظم شأنها، لتأمين وتنظيم هذا التواصل، ولتطوير العلاقات الدولية فيما

(٤١٨) صحيح مسلم. باب صلح الحديبية. ج ٣. ص ١٤٠٩.

(٤١٩) إحسان الهندي (١٩٩٣). *الحرب والسلام في دولة الإسلام*. سوريا. دمشق: دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع. ص ٧١.

(٤٢٠) سعيد أحمد باناجة (١٩٨٥). *المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية والدبلوماسية وقت السلم والحرب بين التشريع الإسلامي والقانون الدولي العام*. ص ٦٦.

بينهم، ولهذا وضع الفقهاء القواعد والأحكام الخاصة المتعلقة بمنهجية صياغة المعاهدات والمواثيق وكيفية تحريرها ونقضها، وترتيب وتنسيق أصولها وأحكام إبرامها بين المسلمين وأهل الديانات الأخرى (٤٢١).

وعليه يتضح بان المعاهدات في الدين الإسلامي ليست عبارة عن قصاصات أوراق فقط، كما هو الشأن لدى الدول غير الإسلامية، ولا هي وسيلة لخداع الدول (٤٢٢)، وليست شعارًا لتطبيق أهداف معينة، ولا هي وسيلة لفرض القوي سلطانه الغالب على الضعيف، ولا هي من أجل تقرير سلم ظالم غير قائم على الحق والعدل (٤٢٣)، ولذلك يعد الوفاء بالعهود من أسمى مبادئ الإسلام الأخلاقية، والتي أمر الله سبحانه وتعالى بها، وأثنى عليها، قال تعالى: (وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ) (٤٢٤).

ومن منطق ما تقدم نخلص إلى أن وظيفة المعاهدات الدولية هي: تحقيق السعادة للناس بتحقيق مصالحهم ودرء المفاسد عنهم، وأيضًا تقوم بتدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح والمنافع، ودفع المضار مما لا يتعدى حدود الشريعة الإسلامية، ويتعارض مع أحكامها (٤٢٥).

ثانياً/ المبادئ الشرعية القانونية العامة:

إن أساس المبادئ القانونية العامة في الشريعة هو القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، حيث يلجأ القاضي إليها لاكتشافها وتفسيرها لغرض تطبيقها على قضايا معينة منظورة أمامه، ويمكن اكتشافها من خلال الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية، وقد اعتمد الفقهاء في كتبهم على كثير من

---

(٤٢١) عبد الباقي عبد الله (١٩٩٠). *القانون الدولي العام دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي*. ص ٧٣.

(٤٢٢) عبد الغني محمود (١٩٩٨). *التحفظ على المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية*. مصر. القاهرة: ص ١٧.

(٤٢٣) وهبة الزحيلي (٢٠٠٠). *العلاقات الدولية في الإسلام*. ص ٣٣.

(٤٢٤) سورة البقرة. ٢: الآية: ١٧٧.

(٤٢٥) حسن بن محمد مسفر (٢٠١٢). "السياسة الشرعية في التحفظ على المعاهدات في القانون الدولي وأحكام الشريعة الإسلامية". *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*. السعودية. الرياض. ص ٢٧٥.

المبادئ الشرعية العامة، كمبدأ: اليقين يزول بالشك، ومبدأ الأصل براءة الذمة، ومبدأ عدم الاجتهاد مقابل النص، ومبدأ لا ضرر ولا ضرار، ومبدأ درء المفسدة أولى من جلب المصلحة وغيرها [٤٢٦]. وفي ذات السياق نجد أن العديد من المبادئ القانونية العامة في القانون الدولي العام التي نبعت من روح العدالة منسجمة مع المبادئ القانونية العامة في الشريعة الإسلامية، كالمبدأ القانوني الدولي بإلزام كل من تسبب بفعله إضرار بالغير أن يقوم بإصلاح هذا الضرر، والمبدأ القانوني بالتحلل من الالتزام إذا أخل به المقابل، وهذا بلا شك يوضح روعة الإسلام وعظمته، ومتانة أحكامه التشريعية [٤٢٧].

ثالثاً/ العرف في الشريعة الإسلامية:

العرف في التشريع الإسلامي وسيلة لاكتشاف الأحكام الشرعية ونجد أساسه في القرآن الكريم، قال تعالى: (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) [٤٢٨]، وقد ورد في كتاب مجمع البيان في تفسير القرآن أن العرف المشار إليه في الآية المباركة يقصد به: "كل ما حسن في العقل فعله أو في الشرع، ولم يكن منكرًا قبيحًا عند العقلاء وقيل بكل خصلة حميدة [٤٢٩]، والعرف الدولي يعد ثاني مصادر القانون الدولي [٤٣٠].

---

(٤٢٦) حسن بن محمد مسفر (٢٠١٢). مرجع سابق. ص ٩٣.

(٤٢٧) ترى الباحثة أن كثيرا من المبادئ القانونية العامة في التعامل الدولي الحالي بعيدة كل البعد عن روح العدالة، كمبدأ سقوط الحق بالتقادم أو ما يعبر عنه بنظرية التقادم المكتسب، في حين أن الإسلام يعتبر الحقوق محترمة ولا تسقط بالتقادم مهما طال الزمن، ومن اعتدى على حق غيره واستقل بإثبات اليد على مال الغير عدوانًا فهو غاصب، ويتعين عليه شرعًا رد المغصوب، ولو غصب أرضًا فزرعها أو غرسها، فالزرع ونماؤه للزارع، وعليه أجرة الأرض، وإزالة غرسه وزرعه. علي صادق (١٩٩٠). *القانون الدولي العام*. ص ٢٦.

(٤٢٨) سورة الأعراف. ٧: الآية ١٩٩.

(٤٢٩) نايف بن نهار (٢٠١٦). *مقدمة في علم العلاقات العامة*. سوريا. دمشق: دار عقل للنشر والترجمة. ص ١٢٩.

(٤٣٠) الفضل بن الحسن الطبرسي. مجمع البيان في تفسير القرآن. ج ٤. ص ٤١٥.

ومن هذا المنطلق يعرف العرف بأنه: "ما استقر في النفوس من جهة العقول، وتلقته الطبائع السليمة بالقبول) [٤٣١]، ويتعين القول بأن: "العرف بذاته ليس مصدرًا من مصادر التشريع، أي ليس طريقًا صحيحًا لمعرفة الأحكام الشرعية، أجل إذا جرت عادة العرف على شيء في عهد الشارع وزمنه وحصل ذلك بمرأى منه ومسمع، ومع هذا لم ينه ويردع عنه مع قدرته، وعدم المانع له عن النهي والردع، إذا كان الأمر كذلك، يكون هذا إمضاء من الشارع، لأنه قد تلقى مع العرف في هذا المورد، وعليه لا يكون هذا عملًا بالعرف، بل أخذًا بالسنة التي تشمل قول الشارع وفعله وتقريره" [٤٣٢].

وعليه تؤكد الباحثة على أن العرف إذا لم يتناقض مع المبادئ الإسلامية فإنه يكون محترمًا، وفي حدود احترام التشريع له، الأمر الذي يتطلب أن نحترم كل عرف مستحدث لا يتعارض مع المبادئ والأحكام الإسلامية العامة. وفي ضوء ذلك من المفيد أن نشير إلى أن دور العرف يكون في تفسير النصوص وتحديد مضامينها، وفي حالة غياب النص الصريح، فإنه يؤخذ بالقاعدة العرفية إذا لم تكن متعارضة مع المبادئ الإسلامية العامة.

وفي هذا الإطار تمت الإشارة في الدراسة الحالية إلى أن العرف يكشف عن الأحكام التي تخلو من نص شرعي صريح، مثل عقد الاستنقاع وعقد الفضول، وأنه يوضح بعض المفاهيم المهمة لتحديد الألفاظ الفقهية كلفظ الإناء والصعيد، ونظائرها مما أخذ موضوعًا في ألسنة بعض الأدلة، وكما أن قبول الدين الإسلامي بالقاعدة العرفية الصحيحة يكون قد أضفى عليها الصفة الإلزامية واعتبرها جزءًا من أحكامه، وقد لجأ الفقه إلى القاعدة الفقهية لمعرفة واكتشاف العديد من الأمور [٤٣٣].

---

(٤٣١) قاسم عباس (٢٠٠٦). *الرؤية الإسلامية للقانون الدولي*. مرجع سابق. ص ١٠١.

(٤٣٢) محمد جواد مغنية. مرجع سابق. ص ١٢٣.

(٤٣٣) عبد الباقي عبد الله (١٩٩٠). *القانون الدولي العام*. مرجع سابق. ص ٨٨.

رابعاً/ مبادئ العدالة:

في إطار الشـريعة الإسـلامية تحتل مبادئ العدالة مكانًا هامًا، قال تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْـلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْـلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِـطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِـطِينَ)(٤٣٤)، وكذلك قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)(٤٣٥)، وقوله تعالى: (وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ)(٤٣٦).

وفي ضوء ذلك تؤكد الباحثة أن الشريعة الإسلامية كلها عدل، ولهذا فإن تعبير العدالة يكون غير ملائم كمصدر للأحكام، لأن القاضي ملزم بتحقيق العدالة عند تطبيق لأي مبدأ إسلامي.

خامساً/ الفقه والقضاء:

اهـتم المسـلمون بالفقـه والقضـاء اهتمامًـا كثـيرًا، حيـث يـتم مـن خلالهمـا اسـتنباط الأحكـام الشـرعية، وكشـف القواعـد الإسـلامية، لتنظـيم تعامـل المسـلمين مـع بعضـهم الـبعض ومـع غـيرهم، فأهميـة الفقـه والقضـاء إذن تـبرز في القـدرة علـى كشـف المبـادئ الإسـلامية العامـة، واستنباط الأحكام الشرعية منها (٤٣٧).

(٤٣٤) سورة الشورى. ٤٢: الآية ١٥.

(٤٣٥) سورة النحل. ١٦: الآية ٩٠.

(٤٣٦) سورة الشورى. ٤٢: الآية ١٥.

(٤٣٧) قررت المادة (٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بأن على القضاء الدولي وبموافقة من أطراف النزاع، وعلى الفقه الدولي ومذاهب فقه القانون الدولي العام المعتبرة في مختلف الأمم، ولهذا يعد الفقه والقضاء مصدرين مساعدين من مصادر القانون الدولي العام، خاصة وأن الفقه الدولي قدم العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول شرح ونقد وتحليل القواعد الدولية، فدوره يتشابه مع دور الفقه في القانون الوطني الداخلي لأنه يكشف عن النقص والقصور في القوانين المختلقة مع تفسيرها وإثباتها، أنظر: عبد الباقي عبد الله (١٩٩٠). *القانون الدولي العام دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي*. ص ٩٨.

المطلب الثاني: الملامح الرئيسية للقواعد الدولية الإسلامية

في إطار هذا المطلب نتولى إبراز الملامح الرئيسية القواعد الدولية الإسلامية من حيث بيان القواعد التشريعية، ومن ثم بيان مفهوم العدالة والمساواة، وذلك وفقًا للتفصيل الآتي:

أولاً/ من حيث قواعد التشريع:

إن مصدر التشريع والدين الإسلامي هو الله عز وجل، وحده لا شريك له، وعليه لا يحق التشريع لغير الله سبحانه وتعالى، والالتزام في هذا الأمر يعد التزاما بربوبيته وطاعته المطلقة (٤٣٨)، وجاء في القرآن الكريم قال تعالى: (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاؤُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)(٤٣٩)، وكذلك قولة تعالى:(ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٤٤٠)، وأيضا قولة تعالى: (وَأنزلْنا إِلَيْكَ الْكِتَاب بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ۚ)(٤٤١)، وقولة عز وجل: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا) (٤٤٢).

(٤٣٨) تشير الدراسة إلى أن مصدر التشريع في القانون الدولي العام يكون نابعا من أشخاص القانون الدولي والأعراف التي تواتروا على اتباعها، ومفاد ذلك أنها ليست من دون الله سبحانه وتعالى، سواء كان ذلك في إطار المعاهدات الدولية التي يتم عقدها، أم العرف الذي يقرونه، أم المبادئ القانونية العامة التي يرون أنها تناسبهم، أم الفقه والقضاء الذي يتداولونه ليتحول إلى سوابق قضائية دولية، الأمر الذي يفرض وجود القاعدة القانونية الدولية بحكم الحاجة إليها، وشعور الدول بضروريتها، ثم يثبت بعد ذلك من خلال تعارف الدول عليها وإقرارها لها.

(٤٣٩) سورة الشورى. ٤٢: الآية ٢١.

(٤٤٠) سورة الجاثية. ٤٥: الآية ١٨.

(٤٤١) سورة المائدة. ٥: الأية ٤٨.

(٤٤٢) سورة النساء. ٤: الأية ١٠٥.

ثانياً/ من حيث مفهوم العدالة:

أقر الدين الإسلامي مبادئ العدالة، وجعلها من أولوياته وقواعده وأحكامه، كما أمر الله عز وجل بالعدل بين الناس، قال تعالى: (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)(٤٤٣).

ولهذا فإن الله سبحانه وتعالى أمر المسلين بالقسط ولو على أنفسهم أو الوالدين والأقربين، وأمر بالعدل ولو مع العدو (٤٤٤). كما خص الله عز وجل العدل والقسط في الحكم والقول مفروضًا في محكم كتابه الكريم في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (٤٤٥)، فالعدل المشار إليه في الآية الكريمة يعني المساواة في الجزاء، والقسط هو العدل الذي أمر الله سبحانه وتعالى به عباده المؤمنين في سلوكهم وأعمالهم، بحيث لا تأخذهم في الله لومه لائم (٤٤٦).

وعليه تذهب الباحثة إلى أن مبادئ العدالة مندمجة مع قواعد وأحكام الدين الإسلامي ولا تنفك عنه أبدًا، ويتعين على القاضي المسلم أن يكون ملزمًا بتحقيق العدالة في تطبيقه للنصوص والأحكام الشرعية الثابتة، أو في اجتهاده في منطقة الفراغ التشريعي واستنباطه للأحكام الشرعية الواجبة التطبيق في الخصومة المنظورة أمامه، سواء أكان أطراف الخصومة من المسلمين أم غيرهم (٤٤٧).

---

(٤٤٣) سورة النساء. ٤: الآية ٥٨.

(٤٤٤) إسماعيل عبد الفتاح (٢٠٠١). *القيم السياسية الإسلامية*. مصر. القاهرة: الدار الثقافية للنشر. ص ٧١.

(٤٤٥) سورة النحل. ١٦: الآية ٩٠.

(٤٤٦) الرفاعي. *اختصار تفسير ابن كثير*. المجلد الأول، ص ٤٥٠.

(٤٤٧) تجدر الإشارة إلى أن مفهوم العدالة في إطار قواعد القانون الدولي العام أصبح من المصادر الثانوية التي لا يؤخذ بها في القضاء الدولي إلا بموافقة أطراف الخصومة، علمًا أن مبادئ العدالة كان لها دور كبير ومهم في التعامل الدولي السابق، لأن المعاهدات الدولية في السابق أعطت للقضاء الدولي سلطة إصدار الحكم وفقًا لقواعد العدالة.

ثالثاً/ من حيث مفهوم المساواة:

يستند مصدر المساواة في الإسلام إلى قواعد العدالة، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)(٤٤٨)، وورد في تفسير هذه الآية المباركة، بأن الله عز وجل ذكر أصل الخلق من أب وأم واحدة ليعطف بعضهم على بعض، ويحثهم على مساعدة ضعافهم (٤٤٩). ومضمون هذا المعنى نجده أيضًا في القرآن الكريم في موضوع آخر، فقال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (٤٥٠).

وقد ورد أن سيدنا محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم أكد في حجة الوداع على المساواة بين الناس فقال: (أيها الناس إن ربكم واحد وأباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب، وإن أكرمكم عند الله اتقاكم، ليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب) (٤٥١).

وعليه فالتقوى هي أساس المقارنة بين الأشخاص، ولكن ذلك يكون عند الله عز وجل، وبالتالي لا يعطي لفرد حقًا دون غيره من الأشخاص يميزه ويجعله فوق الآخرين، لأن المجتمع الإسلامي يتصف ويتميز بأنه مجتمع تسوده المساواة، فالكل يتمتع بالحقوق والواجبات بمساواة كاملة، وهذه

---

(٤٤٨) سورة النساء. ٤: الآية ١.

(٤٤٩) الرفاعي. اختصار تفسير ابن كثير. المجلد الأول، ص ٤٥٠.

(٤٥٠) سورة الحجرات. ٤٩: الآية: ١٣.

(٤٥١) رواه الألباني، في صحيح الجامع، عن جابر بن عبدالله، الصفحة أو الرقم: ٧٨٨٢.

المساواة تتولد وتتنبع من وحدة الأصل الإنساني، فالشريعة الإسلامية تجعل للمساواة أهمية عالية في الفكر القانوني الإسلامي، وفي الفقه والقضاء، وعموم الفكر الإسلامي الإنساني (٤٥٢).

وتؤكد الباحثة على أن الإنسان يحتل مكانة وقيمة كبيرة في الإسلام سواء أكان مسلمًا أم غير مسلم، لأن حقوق كل الناس مكفولة ومحفوظة في التشريع الإسلامي، وعلى وجه الخصوص حق المساواة أمام القانون، وهذا ما أكده دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م، حيث أكدت المادة (٢٥) من الدستور على أن جميع الأفراد أمام القانون سواء (٤٥٣).

المبحث الثاني: نفاذ القواعد الدولية الإسلامية ونطاق تطبيقها وتفسيرها في إطار الخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز

من المقرر أن الدولة الإســـلامية تحترم تعهداتها والتزاماتها مع غيرها من الدول الأخرى بكل أمانة وصدق، إلا أن هذا الأمر مشروط بعدم تعارض هذه الالتزامات مع أحكام الشريعة الإسلامية،

---

(٤٥٢) إسماعيل عبد الفتاح (٢٠٠١). *القيم السياسية الإسلامية*. ص ١٤٣.

(٤٥٣) تجدر الإشارة إلى أنه في إطار قواعد القانون الدولي العام، فإننا نجد مفهوم المساواة أيضًا، لأن أشخاص القانون الدولي، وعلى وجه التحديد الدول التي تتمتع بحق المساواة نتيجة لسيادتها، وهذا ما أكدت عليه اتفاقية مونتفيديو لعام ١٩٣٣ المبرمة بين الدول الأمريكية بشأن حق الدول في المساواة، حيث قررت المادة الرابعة منها على أنه: "الدول متساوية قانونًا، فهي تتمتع بنفس الحقوق ونفس الأهلية لممارسة هذه الحقوق، ولا تستند هذه الحقوق بالنسبة لكل منها إلى مقدرتها على استعمالها، وإنما تستند إلى مجرد وجودها كشخص من أشخاص القانون الدولي)، كما أن إعلان حقوق وواجبات الأمم الذي أقره من قبل اتحاد القانون الدولي في ١١ نوفمبر لعام ١٩١٩ نص على أن: (الدول متساوية أمام القانون، وتفرض هذه المساواة القانونية تعاونها سوية في تنظيم مصالح الجماعة الدولية، وإن كانت لا تستلزم حتمًا مساهمتها بنصيب واحد في تكوين نشاط الهيئات التي تتولى هذه المصالح).

وترى الباحثة أن النص المشار إليه أعلاه على الرغم من أنه يقرر المساواة بين أشخاص القانون الدولي، إلا أنه يوجد تناقض في الصياغة، وعلى وجه التحديد عند عدم استلزام مساهمة الدول بنصيب واحد في تكوين نشاطات الهيئات الدولية، وهذا يجعل المساواة بين الدول مجرد افتراض نظري، ونجد الخطأ نفسه في ميثاق الأمم المتحدة، لأنه نص وبشكل صريح في الفقرة الأولى من المادة (٢) من الميثاق على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، ولكن الواقع الدولي العملي يدل بما لا يقبل الشك على أن هناك تفرقة مقصودة بين الدول الكبرى وبين غيرها، ولذا تتمتع الدول العظمى بنفوذ خاص بها في إطار المسائل الدولية العامة، وتمتلك الهيمنة على السياسة العليا في مجموعة أشخاص القانون الدولي، ولها الكلمة المسموعة لدى الدول الأخرى. علي صادق أبو هيف (١٩٩٠). *القانون الدولي العام*. ص ٢٢٦.

وخلوها من حالات التدليس أو الخداع أو العلل، كما يتعين أن تتسم هذه الالتزامات بالوضوح، من أجل سهولة تطبيقها بعد ذلك أو تفسيرها، فما لو حدث أية خصومة مستقبلًا – ومها الخصومات الدولية البحرية– حول طبيعة الالتزامات المستحقة من كل طرف، وفي ضوء ذلك نتناول في هذا المبحث موضوع أساس نفاذ القواعد الدولية الإسلامية ونطاق تطبيقها وتفسيرها في الخصومات الدولية البحرية في مطلبين: بحيث نخصص المطلب الأول لنفاذ القواعد الدولية الإسلامية، ومن ثم نتناول في المطلب الثاني نطاق تطبيق وتفسير القواعد الدولية الإسلامية في إطار الخصومات الدولية البحرية، وفقًا للتفصيل الآتي:

المطلب الأول: أساس نفاذ القواعد الدولية الإسلامية في إطار الخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز

يعتبر الدين الإسلامي دين العدل والمساواة والرحمة، والدين الإسلامي لا يجيز التنصل من الوفاء بالعهد، لأن الإسلام يجعل الوفاء بالعهد ملزمًا للمسلمين في عقودهم فيما بينهم وعقودهم ومواثيقهم مع الغير، ومن هنا لا فرق بين الوفاء بالالتزامات داخل الدولة الإسلامية أو في خارجها، بما فيها الالتزامات الدولية المتعلقة بالملاحة الدولية البحرية في مضيق هرمز، إلا أنه يشترط في هذا المجال عدم التعارض بين الالتزامات الدولية البحرية وأحكام الشريعة الإسلامية، لأن الأساس الذي تتبناه الحكومة الإسلامية هو امتثال أوامر وتعليمات الله سبحانه وتعالى، مع التأكيد أن هذه التعليمات تعتبر المرجع في الدنيا والأخرى، وبذلك يجب صد أي رأي أو تفكير يخالف ذلك [٤٥٤].

(٤٥٤) حامد سلطان (١٩٧٤). *أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية*. مصر. القاهرة: دار النهضة العربية. ص ٢٠٦

وهكذا لا يسمح في إطار التعاملات الدولية البحرية بشكل عام، والتعاملات المرتبطة بحركة الملاحة عبر مضيق هرمز الالتزام بأي شرط يتعارض مع أحكام الله والشريعة الإسلامية، ذلك أن الإسلام يوجب على المسلم أن يلتزم بالتزاماته والوفاء بها، سوى وردت في العقود أم العهود والمواثيق، لأن مبادئ العدالة تقتضي ذلك، وتنهى عن ظلم الآخرين، وإعلان التحالف العدواني عليهم والغدر، قال تعالى: (وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ ۖ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا) (٤٥٥).

وعليه فإن الدين الإسلامي يحث المسلمين إن أعطوا العهود والأمان لغيرهم أن يلتزموا بها، وعدم الاعتداء على الذميين والمستأمنين والمعاهدين أو الإساءة إليهم، لأن الإسلام يأمر باحترام العهود والمواثيق وضرورة تطبيقها وينهى عن الغدر والخيانة، ولذا فإن المسلمين يلتزمون بشروطهم التي قطعوها لغيرهم إلا شرطًا أحل حرامًا أو حرم حلالاً.

وهكذا أرست المعاهدات الدولية والعهود والمواثيق في التشريع الإسلامي آثاراً قانونية التزمت بها الدولة الإسلامية في علاقاتها الدولية المترتبة على التزامات وحقوق متقابلة بينها مع الأطراف الأخرى، ورئيس الدولة الإسلامية يوفي بهذه الالتزامات، كما أن هذه الالتزامات لا تسقط بموته لأن المعاهدات في الإسلام ليست عقدًا شخصيًا، وإنما عقدت لمصلحة المسلمين الذين يلتزمون بها التزامًا شرعيًا يستند إلى مبادئ الإسلام وقيمه الخالدة التي تدعو إلى ضرورة الوفاء بالعهد (٤٥٦).

ولذا فإن أساس نفاذ القواعد الدولية الإسلامية في إطار العلاقات الدولية والخصومات الدولية بشكل عام والخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز بشكل خاص يستند إلى أحكام التشريع الإسلامي ومبادئه العادلة، وفقًا للآتي:

---

(٤٥٥) سورة الإسراء. ١٧: الآية ٣٤.

(٤٥٦) قاسم عباس (٢٠٠٦). *الرؤية الإسلامية للقانون الدولي*. مرجع سابق. ص ٢١٧.

أولاً/ القرآن الكريم:

إن القرآن الكريم هو كتاب الله الذي نزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بمعانيه وألفاظه العربية، فالقرآن الكريم كتاب الإسلام الأول ودستوره، وهو يتضمن نظاما كاملا للدين والدنيا، بما اشتمل عليه من التشريعات العادلة الصالحة للأفراد والجماعات في كل البيئات والأزمان، وقد نقل إلينا متواترًا جيلًا بعد جيل، دون أن يناله أي تحريف أو تغيير (٤٥٧).

إن القرآن الكريم يوجب احترام الالتزامات والعهود والمواثيق مع الغير، ما لم يحدث غدر ونقص من طرف الآخر، لأن الوفاء بالعهد يعد في التشريع الإسلامي أمر مهما، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (٤٥٨)، وقوله تعالى: (إِلا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ) (٤٥٩)، وقال عز وجل: (إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ) (٤٦٠)، وقال تعالى: (الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ) (٤٦١). صدق الله العطيم.

ثانياً/ السنة النبوية الشريفة:

إن السنة النبوية الشريفة أكدت على ضرورة احترام الالتزامات والعهود والمواثيق مع الغير، وذكر في صحيح مسلم أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر حذيفة بن اليمان أن يفي للمشركين بالعهد (٤٦٢).

---

(٤٥٧) محمد سويف موسى (١٩٩١). *التشريع الإسلامي وأثره في الفقه الغربي*. لبيان. بيروت: العصر الحديث للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. ص ٢٤.

(٤٥٨) سورة النحل. ١٦: الآية ٩١

(٤٥٩) سورة التوبة. ٩: الآية ٤

(٤٦٠) سورة التوبة. ٩: الآية ٧

(٤٦١) سورة الرعد. ١٣: الآية ٢٠

(٤٦٢) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤١٤.

المطلب الثاني: نطاق تطبيق وتفسير القواعد الدولية الإسلامية في إطار الخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز

في إطار هذا المطلب نتناول موضوع نطاق تطبيق القواعد الدولية الإسلامية في إطار تسوية الخصومات الدولية البحرية في البند الأول، ومن ثم نتناول موضوع تفسير القواعد الدولية الإسلامية في إطار الخصومات الدولية البحرية في البند الثاني، وفقًا للتفصيل الآتي:

أولاً: نطاق تطبيق القواعد الدولية الإسلامية في إطار تسوية الخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز:

نتناول نطاق تطبيق القواعد الدولية الإسلامية في إطار تسوية الخصومات الدولية البحرية من حيث الزمان والمكان والأشخاص، وفقًا للتفصيل الآتي:

١. محيط تطبيق القواعد الدولية الإسلامية من حيث الزمان:

ويبدأ الالتزام بالقواعد الدولية الإسلامية من حيث الزمان بعد إعطاء الأمان أو إتمام العهد أو إبرام المعاهدات الأخرى، وقد التزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بوعوده وعهوده مع الغير بمجرد عقد الصلح أو إعطاء الذمة، مثل وفائه عليه الصلاة والسلام لشروط صلح الحديبية مع مشركي قريش، ووفائه لشروط الذمة مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وينتهي الالتزام بالعهود إذا نقضها الطرف الآخر، حيث يجوز عندها قتالهم، وعليه فيكون سريان تطبيق القاعدة الدولية الإسلامية بعد الانتهاء من الاتفاق على العهد أو الصلح والهدنة أو الأمان (٤٦٣). وهكذا فإن نفاذ القواعد الدولية الإسلامية المستقرة عن طريق المعاهدات أو إعطاء الأمان يقوم بمجرد الاتفاق عليها، لأن العهد والصلح والأمان

(٤٦٣) قاسم عباس. (٢٠٠٦). *الرؤية الإسلامية للقانون الدولي*. مرجع سابق. ص ٢٣٦.

هي عقود موثقة بنية الوفاء بها، وإن أهم أثر قانوني تخلفه هذه الاتفاقيات في الإسلام هو نشوء علاقة قانونية تتمثل في التزامات وحقوق متقابلة بين طرفيها، ويتعين على كل منهما المبادرة بتنفيذها بحسن نية[٤٦٤].

وينتهي تطبيق القواعد الدولية الإسلامية وتتوقف آثارها القانونية حسب طبيعة الاتفاق المبرم، فإذا كان عقدًا طويلاً، -كعقود الذمة -فيجب الوفاء به وعدم نقضه إذا لم يكن مخالفا لأحكام الإسلام، وأهل الذمة إذا التزموا شرائط الذمة أقروا وعوملوا معاملة المسلمين في ترتيب أحكامهم عليهم كحقن دمائهم وأموالهم وأعراضهم، وهذه الآثار القانونية تنتهي بمجرد إخلال أهل الكتاب بشروطهم، حيث يخرجون بذلك عن الذمة [٤٦٥]

والشيء نفسه يحدث في العقود الموقتة بمدة زمنية محددة-كعقود الهدنة أو أمان المستجير والمستأمن- حيث يجب الوفاء بها مالم تكن متضمنة ما يخالف التشريع الإسلامي، ولذا لا يجوز القتال مع الحربيين بعد الأمان والعهد لأن ذلك نقض لهما، وهو غير جائز، ولا يجوز فسخ العقد إلا إذا نقضه الطرف الآخر [٤٦٦].

٢. نطاق تطبيق القواعد الدولية الإسلامية من المكان [٤٦٧]:

وفقًا للنظرية الكلاسيكية يقسم العالم إلى قسمين: دار الإسلام ودار الحرب، وتعرف دار الإسلام بأنها البلاد التي يسود فيها الحكم الإسلامي من الناحية التشريعية والتنفيذية، وتكون فيها القوة

---

(٤٦٤) عبد الملك المعافري (١٩٥٦). *سيرة ابن هشام*. مصر. القاهرة: مطبعة الحلبي. القسم الجزء الأول، ص ٢٠٤.

(٤٦٥) إحسان الهندي (١٩٩٣). *أحكام الحرب والسلام في دولة الإسلام*. مرجع سابق. ص ٦٦.

(٤٦٦) خديجة أبو أتله (١٩٨٣). *الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب*. مصر. القاهرة: دار المعارف. ص ٧٥.

(٤٦٧) عبد القادر حوبه. (٢٠١٥). *مقدمة في القانون الدولي الإنساني من المنظور الإسلامي*. الجزائر: مخبر الدارسات الفقهية والقضائية. جامعة الوادي. ص ٢٤.

والعزة للمسلمين، سواء كان السكان المسلمين فيها يمثلون الأكثرية، أم السكان غير المسلمين هم من يشكلون الأكثرية، وفي هذا السياق اشترط الفقهاء أن تكون الأكثرية فيها للسكان المسلمين، حتى لو غلب عليها غير المسلم(٤٦٨).

وتعرف دار الحرب بأنها الأقاليم التابعة لغير المسلمين خارج دار الإسلام، وهذا هو التعريف العام، لكن بعض الفقهاء يذهب إلى أنها البلاد التي لا تكون فيها السيادة والمنعة للحاكم المسلم، ولا يقوى فيها السكان المسلمون على تطبيق الأحكام الإسلامية، كما يعرف آخرون دار الحرب بأنها الإقليم الذي يمثل فيه السكان غير المسلمين القوة القاهرة، بحيث تعيش تحت تأثير المنهج الكافر للحياة على مستوى الدولة والمجتمع (٤٦٩).

وتطبق القواعد الدولية الإسلامية من حيث المكان حسب علاقة دار الإسلام بدار الحرب ودار العهد، ولقد ميز الفقه الإسلامي بين الدور الثلاث (٤٧٠)، وبين شروطها كأساس لقواعد التشريع الدولي الإسلامي والتعامل بين الشعوب، وتتغير الآثار القانونية بمجرد تغيير شكل الدار من دار حرب إلى دار عهد وأمان وبالعكس، ويتشابه هذا الوصف مع التقسيم الذي تم وضعه وفقًا لقواعد القانون الدولي العام، وذلك لتمييز الدول المحاربة عن غيرها من الدول التي لا تدخل في الحرب (٤٧١).

---

(٤٦٨) إيناس البهجي ويوسف المصري (٢٠١٣). *القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية*. مصر. القاهرة. الطبعة الأولى. ص٢٨٧.

(٤٦٩) إيناس البهجي ويوسف المصري (٢٠١٣). *القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية*. مرجع سابق. ص٢٨٨.

(٤٧٠) نادية مصطفى وآخرون (١٩٩٦). *المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام*. مصر. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ص ١٢.

(٤٧١) يطلق مفهوم دار الإسلام في الفقه على الموضع الذي يكون تحت يد المسلمين، وتظهر فيه أحكام الإسلام، ويطلق مفهوم دار الحرب في الفقه الإسلامي على البلاد التي لا صلح لها مع المسلمين، أو هي الموضع الذي غلب عليه أهل الكفر، ولا يخضع لسلطان المسلمين ولا تجري فيه أحكام الإسلام، انظر: قاسم عباس (٢٠٠٦). *الروية الإسلامية للقانون الدولي*. ص ٥٥.

٣. نطاق تطبيق القواعد الإسلامية من حيث الأشخاص الدوليون:

تطبق القواعد الدولية الإسلامية من حيث الأشخاص الدوليين الذين يدخلون مع الدولة الإسلامية في عقد معاهدة ما، فهنا تلتزم الدولة الإسلامية بتعهداتها مع الغير، ويمكن أن تنضم دولة أخرى إلى المعاهدة المبرمة وتلتزم ببنودها (٤٧٢).

ويجدر الذكر بأن هذا الأمر يتوافق مع قواعد القانون الدولي العام والتي تطلق عليها القواعد القانونية ذات الصفة القارية، والتي تلتزم بها الدول التي توقع على المعاهدة، مع إمكانية أن يتوسع محيط القواعد الدولية القارية إذا دخلت المعاهدة دول أخرى، فتتحول القواعد القانونية بذلك من صفتها القارية إلى الصفة الدولية الجماعية (٤٧٣).

والمسؤولية في إطار التشريع الإسلامي تذهب كما هو في القانون الوضعي، حيث: " يتحمل الإنسان نتائج الأفعال المحرمة التي يأتيها مختارًا وهو مدرك لمعانيها ونتائجها" (٤٧٤)، فالمسؤولية هي أن يتحمل مرتكب الجريمة أو الفعل الضار عقوبته المقررة شرعًا، وسبب قيامها هو ارتكاب المعاصي، والتي يتوفر بها الركن القانوني الشرعي بارتكاب الفعل المحرم، ويتوفر بها الركن المعنوي الأدبي بأن يكون الفاعل مدركًا مختارًا (٤٧٥). والأدلة التي يستند إليها فقهاء المسلمين في تحديد المسؤولية هي النصوص والأحكام الثابتة في التشريع الإسلامي (٤٧٦).

---

(٤٧٢) ورد في صلح الحديبة الآتي: "وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه، فوثبت خزاعة فقالوا: نحن في عقد محمد وعهده، وتواثبت بنو بكر فقالوا: نحن في عقد قريش وعهدهم.

(٤٧٣) عبد الباقي عبد الله (١٩٩٠). *القانون الدولي العام دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي*. ص ٦٨.

(٤٧٤) عباس شرمان (١٩٩٩). *العلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية*. مصر. القاهرة: الدار الثقافية للنشر. ص ٩١.

(٤٧٥) وهبة الزحيلي (١٩٨٩). *العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث*. لبنان. بيروت: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. ص١٣٨.

(٤٧٦) محمد أبو زهرة (١٩٦٤). *العلاقات الدولية في الإسلام*. مصر. القاهرة: دون دار نشر. ص ١٢١.

وأكد سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على حماية حقوق الناس، وعدم الاعتداء عليها، فقال عليه الصلاة والسلام: (أيها الناس، اسمعوا قولي فإني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا بهذا الموقف أبدًا، أيها الناس، وإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم، كحرمة يومكم هذا، وكحرمة شهركم هذا، وإنكم ستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم، وقد بلغت، فمن كان عنده أمانة فليؤديها إلى من ائتمنه عليها) (٤٧٧).

وما يصدق على الأشخاص يصدق على الجماعات، ومن هذا المنطلق عرفت الدولة الإسلامية المسؤولية عن أعمالها سواء كانت هذه الأعمال داخلية أم أعمالا خارجية مع الدول الأخرى (٤٧٨)، كما أن سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أمر المسلمين بالوفاء بالعقد، وعدم الاعتداء على المعاهدين، وعن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قتل معاهدًا، لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عامًا" (٤٧٩).

ثانياً/ تفسير القواعد الدولية الإسلامية في إطار الخصومات الدولية البحرية:

إن القواعد الدولية الإسلامية تتصف بالوضوح والصراحة، فهي محددة الأهداف، ومحددة للحقوق والالتزامات بطريقة لا لبس فيها ولا إبهام، فجميع الأطراف يدركون ويعرفون مالهم من حقوق وما عليهم من التزامات، وأوجب القانون الدولي الإسلامي أن تكون أهداف المعاهدة الدولية محددة وواضحة خوفًا من إثارة التنازع، قال تعالى: (وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ فَتَزِلَّ قَدَمُۢ بَعۡدَ ثُبُوتِهَا

(٤٧٧) إسماعيل عبد الفتاح (٢٠٠١). *القيم السياسية الإسلامية*. مرجع سابق. ص ١٥٠.

(٤٧٨) صلاح المنجد (١٩٨٣). *النظم السياسية في الإسلام*. لبيان. بيروت. الطبعة الأولي. ص ٥٨.

(٤٧٩) عباس شرمان (١٩٩٩). *العلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية*. مرجع سابق. ص ٩٢.

وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلَكُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ) (٤٨٠). والدخن بالتحريك هو الفساد، والغش الخفي الذي يدخل في الشيء وما هو منه لينقض العهود والمواثيق (٤٨١).

ومن هذا المنطلق تكون الحقوق والالتزامات واضحة في المعاهدات الإسلامية، ويكون رضا الأطراف المعنية سليمًا، وليس مشوبًا بأي عيب من عيوب الرضا، فالمعاهدة القائمة على أساس الخداع والغش أو القهر والغلبة تعد غير صحيحة، لان الإكراه والخداع والتلاعب بالألفاظ أمور مذمومة في العقود التي تبرمها الدولة الإسلامية مع الدول الأخرى (٤٨٢)، حرصًا على الحقوق والالتزامات واجبة النفاذ، ومفاد ذلك أن الغموض والالتواء والغش سيؤدي إلى ضياع الحقوق، ويشتت الالتزامات، وهذا ما نشاهده في وقتنا الراهن في المعاهدات الدولية الغامضة التي يضطر إلى تفسيرها بواسطة التحكيم والقضاء الدولي (٤٨٣).

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو: ما الإجراء المقرر في حالة وجود غموض في النصوص القانونية الدولية الإسلامية.

والجواب على هذا التساؤل يقودنا إلى القول بأنه لو فرضنا وجود غموض في النصوص القانونية الدولية الإسلامية المستقرة عن طريق المعاهدات فإنه لا يمنع من اللجوء إلى تفسيرها وفق مبادئ العدالة والإنصاف، ويكون تفسير المعاهدة قانونا وشرعًا باتفاق جميع الأطراف، بواسطة قضاة مسلمين عدول لتحقيق العدالة والثقة (٤٨٤).

---

(٤٨٠) سورة النحل. ١٦: الآية ٩٤.

(٤٨١) إسماعيل عبد الفتاح (٢٠٠١). *القيم السياسية الإسلامية*. مرجع سابق. ص ١٥٥.

(٤٨٢) وهبة الزحيلي (١٩٨٩). *العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث*. مرجع سابق. ص ١٤٠.

(٤٨٣) عبد العزيز صقر (١٩٩٦). *العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب*. مصر. القاهرة: منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ص ١٥٤.

(٤٨٤) عباس شرمان (١٩٩٩). *العلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية*. مرجع سابق. ص ٩٥.

المبحث الثالث: تسوية المنازعات الدولية البحرية في مضيق هرمز بالوسائل السلمية الواردة في القرآن والسنة النبوية

تعد الخصومات الدولية إحدى المشكلات الكبيرة التي تهدد العلاقات الدولية فيما بين أشخاص القانون الدولي، حيث اتسمت العلاقات الدولية بين الحضارات القديمة بالنزعة العدائية، إذ كانت كل دولة تحاول بسط نفوذها على الدول الأخرى، وقد استمرت تلك الإشكاليات في العلاقات الدولية إلى العصور الوسطى، ونتج عن هذه الوضع الكارثي اندلاع حرب الثلاثين عامًا الطاحنة بين الدول في ذات الوقت، وانتهت هذه الحروب بمعاهدة وستفاليا في عام ١٦٤٨م، إذ تعد هذه المعاهدة نقطة الانطلاق في تاريخ العلاقات الدولية التي تستند على مبدأ المساواة بين الدول، وكانت نقطة الانطلاق وحجر الأساس في إعداد قواعد القانون الدولي (٤٨٥).

وفي هذا المبحث نتناول طرق تسوية الخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز بالوسائل السلمية الواردة في القرآن الكريم في المطلب الأول، ومن ثم نتناول تسوية الخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز بالوسائل السلمية الواردة في السنة النبوية، وذلك وفقًا للتفصيل الآتي:

المطلب الأول: طرق تسوية الخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز بالوسائل السلمية الواردة في القرآن الكريم

تحرص الشريعة الإسلامية على توفير كافة المتطلبات الأساسية المتعلقة بقضايا الناس، والاهتمام بجميع أمورهم، الكبير منها والصغير، ويزداد هذا الحرص في كل ما يعزز روابط المحبة بين المسلمين،

(٤٨٥) محمد عبد الكريم يوسف. "تسوية النزعات الدولية". مقالة منشورة على موقع الحوار المتمدن الإلكتروني، تاريخ الدخول يوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/٠٣/١٢م، الساعة ٠٦:٣٠ مساء، على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=728439

ويساهم في تقوية أواصر التراحم والتواد والتآلف حتى يتم تأسيس المجتمع على التعاون على البر والتقوى، كما أسست الشريعة الإسلامية مجتمعًا متماسكًا تماسكًا قويًا كأنه بنيان مرصوص، وحرصت على تهذيب النفوس وتربيتها على الأخلاق الحميدة المستمدة من الدين الإسلامي التي تراعي فيها جميع الظروف والحالات التي يكون عليها الناس، وفي كافة الأحوال المتباينة، ووضعت العلاج والحلول المناسبة لكل حالة منها.

ومن هذا المنطلق نتناول موضوع طرق تسوية الخصومات الدولية البحرية بالوسائل السلمية الواردة في القرآن الكريم من خلال بيان ماهية هذه الوسائل السلمية لتسوية الخصومات الدولية الواردة في القرآن الكريم في البند الأول، ومن ثم بيان آلية إدارة العلاقات السليمة من منظور أحكام القرآن الكريم في البند الثاني، وذلك وفقًا للتفصيل الآتي:

أولاً/ ماهية الوسائل السلمية لتسوية الخصومات الدولية الواردة في القرآن الكريم:

تعد الوسائل السلمية لتسوية الخصومات الدولية البحرية –كما أشرنا سابقًا– من أهم الوسائل في القانون الدولي العام، لأنها تساهم في تسوية الخصومات دون أن يتولد عنها أية خلافات أو آثار كارثية كما ينتج عن الوسائل المسلحة، لهذا اهتمت أشخاص القانون الدولي منذ القدم بأهمية الوسائل السلمية لتسوية الخصومات الدولية بشكل عام، والخصومات الدولية البحرية بشكل خاص، فاجتهدت من خلال الممارسات في تجنب اللجوء إلى الوسائل أو الطرق المسلحة، والابتعاد عن آثارها المدمرة.

وفي إطار قواعد ومبادئ التشريع الإسلامي نجد أن مصطلحات السلم والسلام والإسلام من المصطلحات المركزية في القرآن الكريم، التي أكد عليها، ورفع من قدرها وشأنها، ودعا إليها، ووجه الأنظار إليها، فالتشريع الإسلامي وجه دعوى إلى كافة المؤمنين إلى ضرورة الالتزام بجميع أحكام الشريعة

الإسلامية، قال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ) (٤٨٦)، وقال تعالى: (أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ) (٤٨٧)، وفي ذات السياق نقرأ دعوة الله سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين بأن يجدوا في العمل، وأن يكدوا في السعي من أجل الدار الباقية، وليس من أجل الدار الفانية، قال تعالى: (وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ) (٤٨٨)، مع الإشارة إلى أن السلام هو اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى.

ثانياً/ آلية إدارة العلاقات السليمة من منظور أحكام القرآن الكريم:

إن الحديث عن إدارة العلاقات السلمية في القرآن الكريم يرجع إلى الدبلوماسية وتحقيق العدل في العلاقات الدولية، وهذا ما سنعالجه في أربع عناصر: الأول الدبلوماسية والثاني تحقيق العدالة في العلاقات الدولية والثالث في مبدأ المقابلة بالمثل والرابع هو اللجوء، وفقًا للتفصيل الآتي:

١. الدبلوماسية في القرآن الكريم:

تعد الدبلوماسية من الأصول التي أقرتها الشريعة الإسلامية، واهتم بها سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤٨٩)، ومن المبادئ التي حرص على مراعاتها منها: احترام الرسل، وصيانة حياتهم(٤٩٠)، والدليل على ذلك أننا نجد أن سيدنا محمدا عليه الصلاة والسلام أقر حصانة الدبلوماسيين

(٤٨٦) سورة البقرة. ٢: الآية ٢٠٨.

(٤٨٧) سورة المائدة. ٥: الآية ١٦.

(٤٨٨) سورة يونس. ١٠: الآية ٢٥.

(٤٨٩) محمد عفيفي (١٩٨٠). *المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية*. مصر. القاهرة: مكتبة الخانجي. ص ٢٢٧.

(٤٩٠) عبد الهادي التازي (١٩٨٠). "الحصانة الدبلوماسية في مفهوم السيرة النبوية". *مجلة المناهل*. العدد السابع عشر السنة السابعة. ص ٤٢ و٤٣.

منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرناً، بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لرسولي مسيلمة الكذاب: "لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما"(٤٩١).

والمصطلح الذي استخدمته الشريعة الإسلامية في الشخص الذي يتولى تمثيل دولته بالخارج هو: السفير إذا كان شخصًا واحدًا، والسفراء إذا تعددوا(٤٩٢)، ومصطلح الرسول أو المبعوث، أفضل من مصطلح الدبلوماسية اليونانية الأصل(٤٩٣).

وكانت رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عالمية (٤٩٤) وإلى الناس كافة، وجعلت هذه الصفة من الدبلوماسية إحدى الركائز الأساسية في نشر الدعوة الإسلامية، فكان الأسلوب الدبلوماسي

---

(٤٩١) مناع القطان (١٩٩٢). "الدبلوماسية الإسلامية ومتغيرات العصر". *ندوة الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر*. السعودية. الرياض. ص ١٧١.

(٤٩٢) نادية مصطفى (١٩٩٦). *الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام وقت السلم*. مصر. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. الطبعة الأولى. ص ١١١.

(٤٩٣) إن الرسول أو المبعوث والشخص الذي يحمل رسالة من المرسل إلى المرسل إليه يطلق عليه في القانون الدولي المبعوث الدبلوماسي، وقد وصف الله تعالى مهمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالرسول أو المبعوث، وقد أطلقت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ على الأشخاص الذين يتولون تمثيل دولهم في الخارج وعربت إلى المبعوثين الدبلوماسيين، ولكن لم تكن هذه الترجمة موفقة، لأن المبعوث أو الرسول في اللغة العربية يقابلها مصطلح في الإنجليزية، وفي المقابل اطلقت اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٠م على الشخص الذي يراعى مصالح مواطنيه في الخارج بالقنصل، أما اتفاقية فيينا البعثات الخاصة في عام ١٩٦٩م، فقد أطلقت عليهم ممثلي الدولة.، وتعد الحصانة القضائية أساسًا من الأسس اللازمة في التعاملات الدولية، وعرفا من الأعراف الدولية يحرص الأطراف على الالتزام بها ويراعونها ويعملون بها لتحقيق السلام والمصالح المشتركة، ومن ثم تطورت هذه الأعراف، وأصبحت محورًا رئيسًا في التعامل في إطار العلاقات الدولية بين أشخاص المجتمع الدولي، ويجري العمل بها، وهي جزء لا يتجزأ من القواعد التي تشكل اليوم قواعد القانون الدولي.

(٤٩٤) اهتم سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكتابة والكتب، والشاهد في ذلك أن سيدنا عليه الصلاة والسلام عند وصول رسالة باللغة السريانية أمر الصحابي الجليل زيد بن ثابت أن يبادر ليتعلم هذه اللغة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد بن ثابت: " إنها تأتيني كتب لا أحب أن يقرأها كل أحد، فهل تستطيع أن تتعلم كتاب العبرانية أو قال السريانية فقلت: نعم ، فتعلمتها في سبع عشرة ليلة"، وقد أطلق على الصحابي الجليل زيد بن ثابت مصطلح مترجم الرسول، لأنه كان يعرف اللغات الفارسية، والرومية، والقبطية، والحبشية، وهو الشخص الذي يكتب رسائل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ويترجم الرسائل الواردة لرسول الله عليه الصلاة والسلام، واعتاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ختم الكتب والمراسلات المرسلة للملوك والأمراء بخاتم خصص لهذا الأمر، سعيد جليلي (١٩٩١) . *السياسة الخارجية للرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم*. لبيان. بيروت: دار النبلاء. ص ٧٢، *محمد الكتاني (٢٠١٤). نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية. تحقيق علي محمد دندل. لبنان.*

من أهم الوسائل التي استخدمها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في نشر الدعوة الإسلامية وإخراجها إلى الدائرة العالمية بإرساله السفراء واستقبال الوفود من القبائل والدول(٤٩٥).

وطبقًا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الصادرة في العام ١٩٦١م، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية الصادرة في العام ١٩٦٣م واتفاقيات البعثات الصادرة لعام ١٩٦٩، فإن المبعوث الدبلوماسي يتمتع بالحصانة الدبلوماسية من القضاء الوطني للدول المستضيفة بشأن القضايا الجزائية والمدنية والحصانة من الإجراءات التنفيذية ومن إجراءات الشهادة، وإجراءات تنفيذ الأحكام بحقه (٤٩٦).

وفي إطار القرآن الكريم نجد أنه وردت العديد من الآيات القرآنية التي تنظم حصانة الرسول أو المبعوث، ومنها قولة تعالى: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) (٤٩٧)، وهو خطاب من الله عز وجل يقول لسيدنا محمد رسول الله صلى عليه وسلم: يا أيها الرسول بلغ وحي الله الذي أنزل إليك من ربك، وإن قصرت في البلاغ فكتمت منه شيئًا، فكأنك لم تبلغ رسالة ربك، وقد بلغ سيدنا محمد رسول الله صلى الله وعليه وسلم رسالة الله كاملة (٤٩٨).

بيروت: دار الكتب العلمية. طبعة منقحة. ج١-٢. ص ٢٠٢، مناع القطان. ١٩٩٢. "الدبلوماسية الإسلامية ومتغيرات العصر". ص١٧٣.

(٤٩٥) سعيد المهيري (١٩٩٥). *العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية*. لبنان: بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ١. ص ٢٨

(٤٩٦) يتمتع المبعوث الدبلوماسي بحصانات قضائية عديدة داخل إقليم الدولة المستضيفة، تضمن له أداء أعماله بصورة صحيحة، ومن هذه الحصانات ما يتعلق بضمان حرمته الشخصية وحمايته من أي اعتداء قد يتعرض له، ومنها ما يتعلق بالحقوق الشخصية والمالية، التي تمنح احترامًا له ولدولته، ومنها ما يتعلق بالحصانة القضائية بالنسبة للمنازعات التي تثور بينه وبين الغير.

(٤٩٧) سورة المائدة. ٥: الآية ٦٧.

(٤٩٨) ولم تقف أعمال الدبلوماسية في عهد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عند هذا الحد، بل تم استثمار حركة الدبلوماسية، وبالرجوع إلى مراسلات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مع ملوك وأمراء وحكام دول العالم، يتبين بأن سيدنا محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أصدر دروسًا عظيمة في أدب المراسلات مع ملوك وأمراء وحكام الدول المجاورة،، إذ توج عليه الصلاة والسلام كتبه بالألقاب التي كان القوم يخاطبون بها ملوكهم، كما تميزت تلك الرسائل بالتواضع والمرونة، فكانت كل كلمة من هذه الرسائل عبارة عن قاعدة أو مبدأ في الأدب والمجاملة، كما تميزت رسائل سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام بالبساطة والإيجاز

وتؤكد الباحثة أن سيدنا محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علم أهل زمانه عامة والملوك والأمراء خاصة فن المعاملة والمخاطبة الدبلوماسية، وبين لهم الكيفية التي يجب أن تكون عليها المراسلات الدولية، كما أكد سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام من خلال هذه الرسائل أن منهج الإسلام في التعامل مع الآخرين ـ حتى الأعداء ـ هو المنهج الدبلوماسي، الذي يقوم على أساس المسالمة وعدم الأذى، كما شكلت هذه الرسائل مبادئ عالمية سعى سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام من خلالها إلى التعريف بالإسلام ونشر رسالته، فضلًا عن أن ردود الملوك والأمراء بما كانت تحمله من رسائل وهدايا كانت بمثابة الاعتراف الرسمي بالدولة الإسلامية الجديدة في شبه الجزيرة العربية.

وفي ذات السياق اهتم سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بموضوع اختيار السفراء، فيختار السفراء ممن تتوافر فيهم صفات القبول من جمال الخلق والحصافة والفطنة[٤٩٩]، وفوق هذا كله لابد أن يكون السفير من أهل التقوى[٥٠٠].

كما حرص سيدنا محمد على الصلاة والسلام على حسن استقبال الوفود، كما اتخذ في المدينة دار للضيافة (الدار الكبرى) ينزل فيها السفراء والوفود وكان عبد الرحمن بن عوف يستقبلهم فيها، وقد سميت لذلك بـ (دار الضيوف) وقد ذكر في الآثار والكتب وجود أكثر من دار لهذا الغرض[٥٠١]، وضرب الرسول عليه الصلاة والسلام قبة لوفد ثقيف عند قدومهم إلى مسجده، والجدير

والبلاغة والموضوعية، وهي ذات الأسس– الدقة والوضوح والاختصار– التي تقوم عليها اللغة الدبلوماسية الآن، محمد غازي (١٩٨٥). *التمثيل السياسي في الإسلام*. (رسالة ماجستير). الأردن. عمان: الجامعة الأردنية. ص ٣٣.

(٤٩٩) محمد الكتاني. (٢٠١٤). *نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية*. ج١–٢. ص ٢٤٦.

(٥٠٠) محمد عفيفي (١٩٨٦). *تطور التبادل الدبلوماسي في الإسلام*. مصر. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ص ٦٤.

(٥٠١) سعيد جليلي. (١٩٩١). *السياسة الخارجية للرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم*. ص ٧٥.

بالذكر أنه عليه الصلاة والسلام كان يتجمل للوفود، فإذا ما قدم عليه الوفد تجمل ولبس أحسن ثيابه وأمر أصحابه بذلك (٥٠٢).

٢. تحقيق العدالة في العلاقات الدولية:

نصت المادة (٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أن العدل والإنصاف يعد مصدرًا من مصادر قواعد القانون الدولي، والثابت أن أساس الحكم في الدين الإسلامي هو العدل، غير أن العدل في إطار التشريع الإسلامي يختلف عن العدل في إطار قواعد القانون الدولي، حيث أن القانون الدولي العام عندما يسعى إلى تحقيق العدل، فإنه يأخذ بعين الاعتبار قدرا من التوازن بين المصالح المختلفة والمتعارضة لأشخاص النظام القانوني وتبقى العدالة الغاية الأولى للقانون.

ونظرًا لأهمية مبادئ العدل والإنصاف فإنها محكومة بعدة قيود: أولها أن السلطة القضائية لا تستطيع الحكم بالاعتماد على مبادئ العدل والإنصاف إلا بعد موافقة أطراف الخصومة بتخويل السلطة القضائية بأن تحكم بها، ومفاد ذلك أن تخول الأطراف المتخاصمة السلطة القضائية بأن تحكم بالعدل، وإن تخويل السلطة القضائية الحكم بمبادئ العدل والإنصاف لا يلزمها الحكم بها، فله أن يحكم أو لا يحكم بها، فإذا وجد مصدرًا قانونيًا آخر يحسم الخصومة حكم بموجبه ولا يلجأ إلى مبادئ العدل والإنصاف.

أما العدل في إطار التشريع الإسلامي فإنه أساس الحكم، والتعامل في الإسلام هو العدل، قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) (٥٠٣)، فهنا يأمر الله تعالى عباده المؤمنين بأداء الأمانات

(٥٠٢) مناع القطان (١٩٩٢). *الدبلوماسية الإسلامية ومتغيرات العصر*. مرجع سابق. ص ١٧١.

(٥٠٣) سورة النساء. ٤: الآية ٥٨.

إلى أهلها وأداء الأمانات يشمل جميع الأمانات الواجبة على الإنسان من حقوق، وتتعين الإشارة إلى أن هذه الآية نزلت في عثمان ابن أبي طلحة فقد كانت له حجابة الكعبة، ولما فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكعبة ، ثم دعا بعثمان ابن أبي طلحة، وأخذ منه مفتاح الكعبة ودخلها، فجاءه العباس – وقيل جاءه علي– فقال: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اجمع لنا حجابة الكعبة مع السقاية، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان بن أبي طلحة ودفع إليه المفتاح، وخرج يقرأ هذه الآية، ويأمر الله المؤمنين بأن يحكموا بين الناس بالعدل وأن يكون العدل عامًا للبر والفاجر، ولكل أحد وأن لا يمنعهم من إقامة العدل حقد أو كراهية أو عداوة.

والعدل هو ما فرضه الله عليهم في كتابه، وعلى لسان رسوله، وأمرهم بسلوكه، ومن العدل في المعاملات أن تعاملهم في عقود البيع والشراء وسائر المعاملات بإيفاء جميع ما عليك فلا تبخس لهم حقًا ولا تغشهم، ولا تخدعهم أوتظلمهم، فالعدل واجب والإحسان فضيلة مستحبة، وذلك كنفع الناس بالمال والبدن والعلم وغير ذلك من أنواع النفع، حتى أنه يدخل في الإحسان إلى الحيوان البهيم المأكول وغيره.

ومما تقدم نخلص إلى أن مفهوم العدل في الشريعة الإسلامية يختلف عن القانون الدولي العام في الشق النظري المرجعي وكذلك التطبيق الميداني في القانون الدولي المعاصر، حيث يتطلب في هذا الأخير موافقة أطراف النزاع كتابة على تطبيق العدل، بينما لا يتطلب هذا الشرط تطبيق العدل في الشريعة الإسلامية، فتطبيق العدل في الشريعة الإسلامية لا يتوقف على موافقة أطراف العلاقة، بل إن مهمة السلطة القضائية أن تحكم بالعدل، وإذا ما حكمت بغير العدل تكون ناكرة للعدالة.

٣. مبدأ المعاملة بالمثل:

يعد مبدأ المعاملة بالمثل من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام، ويقصد بهذا المبدأ أن الدولة التي تتعرض لعمل أو إجراء من دولة أخرى سواء أكان هذا العمل أو الإجراء جيدًا أم انتهاكًا للقانون أو الأعراف الدولية، فمن حق الدولة أن تقابل هذا العمل بمثله، شريطة أن يكون هذا العمل مساويًا للعمل الذي تعرضت له الدولة دون تجاوز، كما يشترط أن يكون العمل مما يسمح به القانون. ومثالا على ذلك: "إذا قامت دولة بقتل أسير، فليس من حق الدولة الأخرى أن تقوم بقتل أسير الدولة"، وبالوقوف على الممارسات الدولية نجد أنه في التطبيق الدولي غالبًا تتجاوز الدول في هذا الحق، بمعنى تقوم الدولة بعمل يتجاوز العمل الذي قامت به الدولة الأخرى.

في إطار التشريع الإسلامي نجد أن الإسلام شيد نظامًا يقوم على أساس مبدئي الثواب والعقاب على الأعمال، قال تعالى: (مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ) (٥٠٤)، أي ما يسوء من أي صنف كان- الذكور والإناث والمؤمنين والكفار، قولة: (فَلَا يُجْزَىٰٓ)أي من الملك الذي لا ملك سواه قال تعالى: (إِلَّا مِثْلَهَا ۖ) ،عدلًا لا يزيد عليها مقدار ذرة ولا أصغر منها، ويدخل النار إن لم يكن له ما يكفرها، فهذا هو الملك الذي ينبغي الإقبال على خدمته لكونه الحكم العدل القادر على الجزاء والمساواة في الجزاء(٥٠٥)، قال تعالى: (۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا

---

(٥٠٤) سورة النساء. ٤: الآية ٥٨.

(٥٠٥) إبراهيم البقاعي. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. ج ٧. ص ٣٢٣.

خَالِدُونَ)[٥٠٦]، إن الآية تتضمن اقترانًا بين ذكر أعمال الحسنات وأعمال السيئات، فوصف المحسنين أن لهم حسنى وزيادة من جنسها، ووصف من لهم سيئات بأن لهم سيئات فتعادل الكلامان، وعبر عن الحسنات بقوله تعالى (الْحُسْنَىٰ) مبالغة، إذ هي عشرة.

وإذا ارتكبت السيئة فإن الشخص الذي ارتكبت ضده له الحق في أن يرد السيئة بمثلها، وإن عفا فله أجره عند الله، قال تعالى: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) [٥٠٧]، وجزاء ما يفعله المسيء من السوء؛ هو أن يعاقب وفق ما شرعه الله عز وجل من عقوبة لجرمه، وقد سمى الله العقوبة سيئة لأنها تسوء من تنزل به، إلا أن من عفا عن المسيء وأصلح ما بينه وبين من دعاه بالعفو عنه؛ بالصفح عن ذنبه، فإن الله يجزيه على فعله أعظم الجزاء، والله سبحانه وتعالي لا يحب الظالمين، والمتجاوزين للحدود، والمعتدين على العباد[٥٠٨]. ويشمل مبدأ المعاملة بالمثل الجانب العقابي في بعض الحالات، ومن ذلك العقاب دون وجه حق، قال تعالى: (إِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ) [٥٠٩]، وإن أردتم عقاب من اعتدى عليكم أيها المسلمون فعاقبوه بمثل ما فعل بكم ولا تتجاوزوا هذا المثل، مع الإشارة والعلم بأنه لو صبرتم ولم تقتصوا لأنفسكم، لكان خيرًا لكم في الدنيا والآخرة، فعاقبوا لأجل الحق، ولا تعاقبوا لأجل أنفسكم [٥١٠].

---

(٥٠٦) سورة يونس. ١٠: الآية ٢٥ و٢٦.

(٥٠٧) سورة الشورى. ٤٢: الآية ٤٠.

(٥٠٨) أسعد حومد. *أسير التفسير*. ج ١. ص ٤١٩١.

(٥٠٩) سورة الشورى. ٤٢: الآية ٤٠.

(٥١٠) لجنة القرآن والسنة في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. ٢٠١٥. المنتخب في تفسير القرآن الكريم، مص. القاهرة: دار الثقافة. المجلد ١. ص ١٢٥.

وإذا أجازت الشريعة الإسلامية مبدأ المعاملة بالمثل، فإنه يتعين أن لا يقابل العمل أو الإجراء السيء بمثله، قال تعالى: (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) (٥١١)، ومضمون هذه الآية الكريمة أن للمسلم أن يرد على العدوان الذي أصابه، ولكن شريطة أن تكون عملية رد العدوان بمثله، إلا أن رد العدوان بمثله لا يمنح من تعرض للعدوان أن يرتكب معصية محرمة شرعًا، مثل: :قيام دولة مشاطئة للخليج العربي بتلويث مياه الخليج العربي بمواد خطرة، الأمر نتج عنه تعطيل في الملاحة البحرية في مضيق هرمز"، وفي هذه الحالة يتعين أن يكون رد الدولة الإسلامية باستخدام الوسائل السلمية لحل الخصومة من اللجوء إلى إجراءات التفاوض أو اللجوء إلى استخدام الوسائل القضائية، أي يتعين أن لا يكون في الرد ارتكاب معصية.

المطلب الثاني: تسوية الخصومات الدولية البحرية في مضيق هرمز بالوسائل السلمية الواردة في السنة النبوية

من المقرر أن الحرب والعدوان حالة تخلق النفور والعداوة والبغضاء، لهذا فإن حالة الحرب لا تنسجم ونشر الإسلام، وأن الذي يعود بالنفع على الإسلام ونشره ويقويه هو حالة السلم، فالسلم وحده ينشر الإسلام، لان الإسلام يتضمن قواعد الحياة بكل جوانبها، ويتضمن قواعد تفصيلية لتنظيمها، لهذا فإن حالة الحرب والعدوان تخلق الابتعاد عن الدين، والشريعة الإسلامية تقوم على التقبل العقلي للأحكام، ولا تقوم على الفرض والعنف، وللإلمام بموضوع تسوية الخصومات الدولية البحرية بالوسائل السلمية الواردة في السنة النبوية، فإن الأمر يتطلب تسليط الأضواء على موضوع تحريم الحرب والعدوان وضوابطه في السنة النبوية الشريفة في البند الأول، ومن ثم نتناول موضوع تسوية

(٥١١) سورة البقرة. ٢: الآية ١٩٠.

المنازعات الدولية البحرية عن طريق الصلح وفقًا للسنة النبوية الشريفة في البند الثاني، وذلك وفقًا للتفصيل الآتي:

أولاً/ تحريم الحرب والعدوان وضوابطه في السنة النبوية الشريفة (٥١٢):

إن المتأمل في سيرة سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، يجد أنه إذا أمر أميرًا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله وبمن معه من المسلمين خيرًا، ويقول له عليه الصلاة والسلام: "اغزوا باسم الله، في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين فدعهم إلى ثلاث خصال، فأيتهن ما أجابوك إليها فاقبل منهم، وكف عنهم ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجبوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبو فعليهم الجزية، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبو فاستعن بالله وقاتلهم وإذا حاصرت أهل حصن أرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمه نبيه، ولكن لهم ذمتك وذمة أصحابك، فإنكم إن تخفروا ذممكم وذمم أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله، وإذا حاصرت أهل الحصن فأرادوك أن تنزل على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن انزلهم عن حكمك فإنك لا أدري التوصية بحكم الله فيهم أم لا" (٥١٣).

---

(٥١٢) عبد العزيز صعر (١٩٩٦). *العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب*. مصر. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ص ٧

(٥١٣) صحيح مسلم. ج ١. شرح النووي، ج ٣. ص ١٣٥٨.

ثانياً/ تسوية الخصومات الدولية البحرية عن طريق الصلح وفقًا للسنة النبوية الشريفة:

من المعروف أن وسائل تسوية الخصومات الدولية في الوقت الحاضر تقوم على الوسائل الدبلوماسية وهي: "المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق والتحقيق"، والوسائل القضائية وهي: "هيئة التحكيم والقضاء"، وقد عرف الإسلام جميع هذه الوسائل وغالبًا ما يطلق عليها: الصلح، غير أن ما قام به رسول الله وسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام يدخل في باب القضاء، فجميع القرارات التي أصدرها في تسوية المنازعات بين المسلمين تعد في الحقيقة من الوسائل القضائية، فرسول الله سلطة قضائية على المسلمين، وهذه السلطة مطبقة في القانون الدولي العام في الوقت الراهن، فعلى الرغم من أن مجلس الأمن هيئة سياسية وليست قضائية؛ فإنه غالبًا ما يصدر قرارات يفرضها على الدول المتخاصمة.

والإسلام أولى أهمية كبيرة في تسوية الخصومات بين المسلمين أنفسهم وبينهم وبين غيرهم ، حيث وردت العديد من الأحاديث الشريفة في تسوية الخصومات عن طريق الصلح، وإذا كانت هذه الأحاديث صالحة لتسوية الخصومات بين الأشخاص والجماعات، فإنها تصلح لأن تكون وسائل لتسوية المنازعات بين الدول، وفي جميع الحالات فإن الصلح أو تسوية المنازعات طبقاً للأحاديث الشريفة، لا يقوم على أساس التراضي بين الطرفين بحيث يفرض القوي سلطة على الضعيف، وإنما يقوم على أساس العدل وإحقاق الحق، وفي هذا الإطار نتناول مشروعية الصلح في البند الأول، ومن ثم نتناول قواعد الصلح وأسسه في السنة النبوية، وفقًا للتفصيل الآتي:

١. **مشروعية الصلح في السنة النبوية:** إن الصلح في إطار السنة النبوية الشريعة مشروع، وذلك من خلال وجوبه وتقديمه على الأعمال الأخرى وضرورة حياد القائم بالصلح.

أ. وجوب الصلح:

الصلح في القانون الدولي المعاصر ليس وجوبيا بما في ذلك التسوية عن طريق القضاء، حيث أن الدول حرة إن أرادت أن تتصالح أم لا، في حين أن الصلح في الشريعة الإسلامية يعد من الأمور الوجوبية، ففي حالة الخلاف بين المسلمين فإن الصلح يكون واجبًا على المسلمين، فقد قيل لسيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو أتيت عبد الله ابن أبي، فانطلق إليه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وركب حمارًا، وانطلق المسلمين يمشون معه وهي أرض سبخة، فلما أتاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فقال: إليك عني والله لقد آذاني نتن حمارك، فقال رجل من الأنصار منهم: والله لحمار رسول الله أطيب ريحا منك، فغضب لعبد الله رجل من قومه فشتمه، فغضب لكل واحد منهما أصحابه، فكان بينهما ضرب بالجريد والأيدي والنعال، وبذلك نزلت الآية: في قوله تعالى: (وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما فَإِنْ بَغَتْ إِحْداهُما عَلَى الْأُخْرى فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)(٥١٤)، وروي أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة، فأخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك، فقال: اذهبوا بنا نصلح بينهم" (٥١٥).

ب. الصلح يقدم على أهم الأعمال الأخرى:

إن وجود خلاف بين مجموعة من الأشخاص قد يؤدي إلى تفاقمه مما يؤدي إلى كوارث كبيرة، لهذا فقد اهتم الإسلام بتسوية الخصومات وقدمها على الموجبات الأخرى (٥١٦). ومثال ذلك فقد

(٥١٤) سورة الحجرات. ٤٩: الآية ٩.

(٥١٥) صحيح البخاري، رقم الحديث ٢٧٣٤.

(٥١٦) صحيح البخاري، رقم الحديث ٢٧٣١.

حدث خلاف بين بعض من بني عمر وبني عوف، فخرج إليهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مع عدد من أصحابه يصلح بينهم، فحضرت الصلاة، ولم يأت سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فجاء بلال إلى أبي بكر فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس وقد حضرت الصلاة، فهل لك أن تؤم الناس؟، فقال: نعم إن شئت، فأقام الصلاة، فتقدم سيدنا أبو بكر رضي الله عنه، ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي في الصفوف حتى قام يمشي في الصف الأول، فأخذ الناس في التصفيق حتى أكثروا، وكان سيدنا أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة، فالتفت فإذا هو سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وراءه فأشار إليه بيده فأمره أن يصلي كما هو، فرفع أبو بكر يده، فحمد الله ثم رجع القهقري وراءه، حتى دخل في الصف، وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فصلى بالناس، فلما فرغ أقبل على الناس فقال: "يأيها الناس مالكم إذا نابكم شيء في صلاتكم أخذتم بالتصفيق، إنما التصفيق للنساء، من نابه في صلاته شيء فليقل سبحان الله، فإنه لا يسمعه أحد إلا التفت، يا أبا بكر ما منعك حين أشرت إليك أن تصلي بالناس؟! فقال: ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم". وتدل هذه الواقعة كيف أصبح الصلح بين الناس وأهميته الكبيرة في الإسلام: وأنه يقدم على الكثير من الأمور بما يحفظ المسلمين.

ج. حياد القائم بالصلح:

فقد روي أن حميد بن عبد الرحمن أخبر أن أمه أم كلثوم بنت عقبة أخبرتهم أنها: سمعت رسول الله يقول: "ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس، فينمي خيرًا أو يقول خيرا" (٥١٧)، ولم يسمع أن

(٥١٧) صحيح البخاري. رقم الحديث ٢٧٣٣.

رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص في شيء مما يقول الناس كذبًا إلا ثلاثا: الحرب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل لامرأته وحديث المرأة لزوجها(٥١٨)، لهذا يشترط في الشخص القائم بالصلح أن يكون محايدا وأمينا وصادقا.

٢. **قواعد الصلح وأسسه في السنة النبوية:** إن الباحث في دواوين سنة سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم يجد أن الصلح له قواعد وأسس يقوم عليها، وأهمها الآتي:

أ. **حل الخصومات بترويض النفس:**

يقصد بترويض النفس: "إشاعة ثقافة التسامح بين الناس، وأن المجتمع لا يمكن أن يعيش في تشاحن، ويتعين أن يكون أفراد المجتمع – عباد الله– إخوانا، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال"(٥١٩)، وهذا يعني أن سيدنا محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع معيارا لحل الخصومات قبل نشوئها بأن يتخلص الشخص من الأمور التي قد تؤدي إلى خلق الخصومات، وحدد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مدة ثلاثة أيام للخصام، وبعدها يتعين أن ينتهي الخصام بالصلح.

ب. **اللقاء بين المتخاصمين:**

يعد لقاء المتخاصمين أفضل أنواع الصلح، وذلك أن المتصالحين يواجهان بعضهما الآخر مباشرة فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام"(٥٢٠)، وعند اللقاء بين المتخاصمين فإن خيرهم من يبدأ بالسلام، ومن ثم يخفف هذا السلام حدة هذه الخصومة بين

(٥١٨) شعيب الإيمان. للبيهقي. ج ١٣. ص ٤٣٣.

(٥١٩) صحيح بخاري. رقم الحديث ٦١٤٣.

(٥٢٠) صحيح بخاري. رقم الحديث ٦١٤٤.

الطرفين، وهذه القاعدة تصلح لتسوية الخصومات بين الدول بشكل عام والخصومات الدولية البحرية، فالدولة التي تبدأ بالاتصال هي الدولة الأكثر حرصًا على تسوية الخصومات، وبعد اللقاء تتم تسوية الخصومات في صورة مباشرة.

وتؤكد الباحثة على أن هذه الطريقة هي أفضل الطرق في تسوية الخصومات بين الدول عندما يتقابل رؤساء الدول فيما بينهم، حيث تكون تسوية الخصومات بينهم أقرب منالًا وأيسر عدلا.

ج. الحل طبقًا لقواعد الشرع وليس للمتخاصمين الاتفاق على خلافه:

عندما يحصل خلاف بين الناس، فإن الصلح بينهم ينبغي أن يكون شرعيًا ومطابقا للشرع ودون الخروج عن الأحكام الآمرة في الإسلام؛ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل سلامى من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين اثنين صدقة". وأسلوب التصالح بالعدل طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية هو الصلح الذي ينهي النزاع والخصومة.

ويتعين التأكيد على أن صلح المتخاصمين على خلاف ما جاء في أحكام الشريعة الإسلامية إنما يعد باطلًا، واستغلال القوي لضعف الضعيف، ولهذا فقد حرص الإسلام على أن يكون الصلح متوافقًا مع أحكام التشريع الإسلامي.

د. مراعاة الطرف الآخر:

عندما يكون الطرف الآخر في الصلح ليس مسلمًا فلابد من مراعاة ما يؤمن به الطرف الآخر، فعندما اعتمر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة، فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة، حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام، فلما كتبوا الكتاب كتبوا هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله، فقالوا لا نقر بهذا ، فلو نعلم أنك رسول الله ما منعناك، لكن أنت محمد بن عبد الله،

قال: "أنا رسول الله، وأنا محمد بن عبد الله"، ثم قال لعلي: "امح رسول الله"، قال لا والله لا أمحوك أبدًا، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب فكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله لا يدخل مكة سلاح إلا في القراب، وأن لا يخرج من أهلها بأحد، وإن أراد أن يتبعه، وأن لا يمنع أحد من الصحابة أراد أن يقيم بها، فلما دخلها، ومضى الأجل أتوا عليًا، فقالوا قل لصاحبك يخرج عنا فقد مضى الأجل، فخرج سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فتبعتهم ابنة حمزة تقول: يا عم يا عم، فتناولها علي فأخذ بيدها، وقال لفاطمة عليها السلام: دونك ابنة عمك احمليها، فاختصم فيها علي وزيد وجعفر، فقال علي: أنا أحق بها وهي ابنة عمي، وقال: جعفر ابنة عمي وخالتها تحتي، وقال زيد: ابنة أخي، فقضى بها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لخالتها، وقال: "الخالة بمنزلة الأم"، وقال لعلي: "أنت مني وأنا منك"، وقال لجعفر: "أشبهت خلقي وخلقي"، وقال لزيد: " أنت أخونا ومولانا"، وكان بإمكان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الإصرار على عدم كتابة هذا، غير أن الصلح لا يتم(٥٢١).

خلاصة الفصل الخامس:

في ختام هذا الفصل نخلص إلى أن العلاقات الدولية في ظل التشريع الإسلامي تتضمن القواعد المستمدة من المبادئ الإنسانية العامة المقررة حالة السلم والحرب، كالعدالة والحرية والكرامة الإنسانية، والوفاء بالعقد، والمعاملة بالمثل، والفضيلة والتقوى، والتعاون الإنساني، وتبين أن المصادر الأساسية للقواعد والأحكام الدولية الإسلامية تجد أساسها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والمصادر الفرعية الاجتهادية، وأن عقد المعاهدات أمر إيجابي يحث عليه الدين الإسلامي، والوفاء بالعهود من

(٥٢١) صحيح بخاري. رقم الحديث ٤٢٥١.

أسمى مبادئ الإسلام الأخلاقية والتي أمر الله سبحانه وتعالى بها، كما أن العرف في التشريع الإسلامي وسيلة لاكتشاف الأحكام الشرعية ونجد أساسه في القرآن الكريم، وأن أساس المبادئ القانونية العامة في الشريعة هو القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأن العديد من المبادئ القانونية العامة في القانون الدولي العام النابعة من روح العدالة، منسجمة مع المبادئ القانونية العامة في الشريعة الإسلامية، كما أن مبادئ العدالة في إطار الشريعة الإسلامية تحتل مكانًا هامًا.

كما تبين أن المسلمين يهتمون بالفقه والقضاء اهتمامًا كثيرًا، حيث يتم من خلالهما استنباط الأحكام الشرعية، وكشف القواعد الإسلامية لتنظيم تعامل المسلمين مع بعضهم البعض، ومع غيرهم، كما خلصنا إلى أن الدولة الإسلامية تحترم تعهداتها والتزاماتها مع غيرها من الدول الأخرى بكل أمانه وصدق، إلا أن هذا الأمر مشروط بعدم تعارض هذه الالتزامات مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخلوها من حالات التدليس أو الخداع أو العلل، كما يتعين أن تتسم هذه الالتزامات بالوضوح، من أجل سهولة تطبيقها بعد ذلك أو تفسيرها.

كما نخلص إلى أن الوسائل السلمية لتسوية الخصومات الدولية البحرية تعد من أقدم وأهم وأنجع الوسائل في التشريع الإسلامي وقواعد القانون الدولي العام، ويعد مبدأ تسوية الخصومات الدولية من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية، وقد أولى القرآن الكريم أهمية كبيرة لتسوية الخصومات بالطرق السلمية من خلال إعمال الدبلوماسية وتحقيق العدل من خلال اتباع إدارة العلاقات السليمة في القرآن الكريم، كما تبين أن السنة النبوية الشريفة أولت أهمية كبيرة لتسوية الخصومات سواء بين المسلمين أنفسهم أو بينهم وبين غيرهم، وكذلك تبين أن استعمال الوسائل السلمية لتسوية الخصومات الدولية بشكل عام والخصومات الدولية البحرية بشكل خاص يعد من الأمور الوجوبية في الشريعة

الإسلامية، وعلى خلاف القانون الدولي، الذي يعتبر الوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق وسائل اختيارية فقط.

وبعد الانتهاء من الفصل الخامس والذي تناول موضوع تسوية الخصومات الدولية البحرية من منظور الشريعة الإسلامية، تكون الدراسة قد أجابت على السؤال الرابع من الدراسة وحققت المستهدف من الهدف الرابع المشار إليه.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA